نيبال W= أزمة= حقوق= الإنسان= تؤجج= صادرات= الأسلحة= اللامسؤولة

كشفت منظمة العفو الدولية اليوم النقاب عن أن تقديم المساعدات العسكرية وإمدادات الأسلحة، بانعدام روح المسؤولية، إلى نيبال من بلدان مختلفة، من بينها الولايات المتحدة والهند والمملكة المتحدة، قد أدى إلى تسهيل عمليات القتل والتعذيب والاختطاف أو إلى "اختفاء" آلاف المدنيين.

ودعت المنظمة هذه الحكومات وغيرها – ومنها حكومتا بلجيكا وجنوب أفريقيا، اللتان قدمتا مساعدات عسكرية مؤخراً، وحكومة فرنسا التي تزود الهند بمكونات مهمة للغاية للطائرات المروحية، حيث يتم تجميعها وتسليمها إلى نيبال- إلى عدم استئناف المساعدات العسكرية أو إمدادات الأسلحة إلى نيبال إلا بعد أن تثبت قوات الأمن النيبالية أنها ستحترم حقوق الإنسان.

وقد صدر عن المنظمة تقرير جديد يشرح مسوّغات تعليق جميع عمليات نقل الأسلحة والتجهيزات اللوجستية والأمنية إلى نيبال، والتي يمكن أن تُستخدم لارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

ويولي التقرير المعنون بـ: نيبال: المساعدات العسكرية تساهم في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، اهتماماً خاصاً للمساعدات العسكرية وعمليات نقل الأسلحة وعمليات التدريب التي قُدمت إلى القوات المسلحة النيبالية من قبل الحكومات إبان النـزاع المسلح الذي دام V سنوات بين قوات الأمن النيبالية والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). كما يتناول التقرير إمدادات الأسلحة من الشركات الخاصة والدور الذي تلعبه الحكومات في منح رخص تصدير مثل هذه المبيعات.

وعلى الرغم من الأدلة الطاغية على أن مثل هذه المساعدات العسكرية قد استخدمت لقتل واختطاف مدنيين على أيدي طرفي النـزاع، فإنه لم يتم تعليقها إلا في الآونة الأخيرة، بل إنها لا تزال مستمرة في بعض الحالات.

وقال بورنا سين، مدير برنامج آسيا والمحيط الهادئ في منظمة العفو الدولية، إنه "نظراً لأن النـزاع مرشح للتصاعد، فإن أي مساعدات عسكرية أخرى من شأنها أن تكون خالية من روح المسؤولية إلى حد كبير. ولذا ينبغي عدم تصدير الأسلحة مادام هناك خطر واضح من احتمال استخدامها لارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وكما أوضحنا آنفاً، فإن المدنيين هم الذين سيتحملون القسط الأكبر من عبء المعاناة".

ومن النتائج الرئيسية التي خلص إليها التقرير:

- تصدير ORI MMM بندقية مشاة عيار RKRS مم (إنساس) من الهند إلى نيبال، على الرغم من وجود أدلة على استخدامها في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، من قبيل قتل NV شخصاً من المدنيين العزل ممن يشتبه في أنهم ماويون على أيدي قوات الأمن النيبالية في أغسطس/آب OMMP؛
- تزويد الهند لنيبال بطائرات حربية مروحية من طراز "لانسر" صُنعت في الهند بترخيص من شركة "يوروكوبتر" الفرنسية، واستُخدمت من قبل الجيش الملكي النيبالي لشن هجمات على اجتماعات جماهيرية دعا إليها الماويون في بعض القرى، وأسفرت عن مقتل عدد من المدنيين؛
- نقل OMI MMM بندقية أوتوماتيكية هجومية من طراز M16 من الولايات المتحدة إلى قوات الأمن النيبالية، بالإضافة إلى التمويل العسكري بقيمة تربو على OV مليون دولار أمريكي منذ العام OMMN؛
- تزويد المملكة المتحدة لنيبال بطائرات آيلاند للإقلاع والهبوط القصير المدى لأغراض لوجستية من دون اتباع نظام مراقبة المستخدِم النهائي للتأكد من عدم تزويدها بالأسلحة؛
- منح رخص تصدير بريطانية في العام OMMN لشحنات متنوعة من الأسلحة الصغيرة، ومنها SITUM بندقية هجومية، بما يتعارض مع شروط مدونة الاتحاد الأوروبي لقواعد السلوك المتعلقة بصادرات الأسلحة؛
- عدم اتساق تنفيذ مدونة الاتحاد الأوروبي لقواعد السلوك المتعلقة بصادرات الأسلحة مع بيع بلجيكا RI MMM بندقية رشاش خفيفة من طراز "مينيمي" في العام OMMO، على الرغم من الرفض الألماني المبكر لتزويد نيبال بأسلحة مشابهة، وذلك لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان؛
- التدريب الذي توفره كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والهند إلى قوات الأمن النيبالية، مع وجود إجراءات تدقيق غير واضحة، أو عدم وجود أي إجراءات تدقيق لفرز الأشخاص الذين يُعقل أن يُشتبه في ارتكابهم انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان؛
- تزويد نيبال بتجهيزات اتصالات عسكرية من قبل جنوب أفريقيا في العام OMMP؛
- عجز الأمم المتحدة عن إجراء تدقيق م UT?تقل في أفراد الجيش الملكي النيبالي الذين أُرسلوا للمشاركة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على الرغم من ورود أنباء عن نشر جنود ممن اشتبه في ضلوعهم في عمليات إعدام خارج نطاق القضاء ضمن بعثات الأمم المتحدة.

إن منظمة العفو الدولية تدعو إلى تعليق جميع إمدادات الأسلحة والمساعدات العسكرية إلى نيبال إلى أن تتخذ الحكومة خطوات واضحة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ويتعين على حكومة نيبال أن تنفذ على وجه التحديد توصيات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كما وردت في قرارها لشهر أبريل/ نيسان OMMR. ومن هذه التوصيات وضع حد لعمليات الاعتقال التعسفي وحالات "الاختفاء"، والكشف عن مصير جميع "المختفين"، وتعديل التشريعات الأمنية، وإجراء تحقيقات عاجلة ومستقلة ومحايدة في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان وتقديم جميع المسؤولين عنها إلى القضاء.